المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 18-10-2005 العـــدد : 15518
الصفحـات : 12 المسلسل : 56

"العربية لضمان الاستثمار" تعتبرها أفضل الدول العربية جذبًا للاستثمار الأجنبي

المملكة تستقطب ٢٣٪ من الاستثمار الأجنبي القادم إلى الدول العربية

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 18-10-2005 العـــدد : 15518
الصفحـات : 12 المسلسل : 56

(المدينة) - جدة

أكد محافظ الهيئة العامة للاستثمار عمرو بن عبد الله الدباغ أن حصول المملكة على المركز الأول بين الدول العربية خلال عام ٢٠٠٤م في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات العربية البينية، وفق تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، هو دليل على ما يتمتع به الاقتصاد السعودي من إمكانيات كبيرة، ومؤشر إيجابي على نتائج ما وفرته حكومة المملكة من تسهيلات للمستثمرين السعوديين والأجانب، وتبني خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز لبرنامج شامل لتحسين مناخ الاستثمار وإيجاد آليات لحل المعوقات التي تواجه المستثمرين، وقيام المملكة بخفض ضريبة الدخل على أرباح الشركات الأجنبية إلى ٢٠ في المائة مع عدم وجود أشكال متعددة من الضرائب المعمول بها في العديد من الدول. وكانت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار قد اصدرت تقريرًا حول مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ٢٠٠٤ وهو المسح السنوي العشرون لمناخ الاستثمار. وأشار التقرير إلى تنامي الاستثمارات العربية البينية الخاصة والمرخص لها بما نسبته ٥٣.٤ في المائة إذ بلغت ٥.٩ مليار دولار مقابل ٣.٨ مليار دولار عام ٢٠٠٣ وبلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة نحو ١٦.٧ مليار دولار عام ٢٠٠٤ والتي استفادت من التحسن الذي طرأ على قوانين تشجيع الاستثمار في هذه الدول.

عمرو الدباغ

وجاءت المملكة على رأس قائمة الدول المضيفة للاستثمارات العربية البينية باستثمارات قدرها ١.٢٩ مليار دولار تمثل ما نسبته ٢٢ في المائة من إجمالي الاستثمارات العربية البينية تلتها لبنان الشقيقة بحوالي ١.٠٥ مليار دولار بما نسبته ١٧.٨ في المائة من إجمالي الاستثمارات العربية البينية. كما أشار التقرير إلى أن المملكة تصدرت قائمة الدول العربية المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عام ٢٠٠٤م باستثمارات وصلت إلى ٣.٨ مليار دولار تمثل نسبة قياسية هي ٢٣.١ في المائة من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية والتي بلغت نحو ١٦.٧ مليار دولار. وعزا التقرير هذا الارتفاع في حجم الاستثمارات الواردة إلى قيام العديد من الدول العربية وفي مقدمتها المملكة بفتح قطاعات جديدة أمام الاستثمار الأجنبي بعد أن كانت حكرا على القطاع العام مثل النفط والغاز والبنية التحتية والاتصالات والطاقة والكهرباء والتأمين والتعدين، وعودة الأموال العربية المهاجرة وإعادة استثماراتها، وقيام الدول العربية بإجراء تغييرات مهمة في قوانين الاستثمار الأجنبي ومنها المملكة حيث صدر نظام الاستثمار الأجنبي وتزامن ذلك مع إنشاء الهيئة العامة للاستثمار التي أخذت على عاتقها مسئولية تشجيع الاستثمارات وتحسين البيئة الاستثمارية في المملكة عبر العديد من الأنظمة وتسهيل الإجراءات المتعلقة بمعاملات المستثمرين بالتعاون مع الجهات الحكومية المختلفة وتعزيز جهود ترويج الاستثمار والاهتمام باستقطاب مستثمرين من مناطق جديدة في العالم. وعبر محافظ الهيئة العامة للاستثمار في ختام تصريحه عن أمله في استمرار ارتفاع معدلات استقطاب المملكة للاستثمارات المشتركة والأجنبية وحصولها على مراكز متقدمة دوليًا في استقطاب الاستثمارات الأجنبية خلال السنوات القادمة، وبخاصة بعد الدعم الكبير الذي أمر به مؤخرًا خادم الحرمين الشريفين لصناديق الإقراض ولبرنامج الصادرات، مشيرًا إلى أن ذلك الدعم سيكون له دور كبير في زيادة حركة الاستثمار في المملكة واختيار المستثمرين المملكة موقعًا لإقامة مشاريعهم الاستثمارية.